

# دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية

أ. عبد الحكيم محمد مصلي  
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - مصراته  
جامعة مصراتة

د. صالح ميلود خلاط  
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - الزاوية  
جامعة الزاوية

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الي دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية. لتحقيق هدف هذه الدراسة تم تطوير قائمة استقصاء وزعت علي أعضاء الإدارة العليا والمراجعين الداخليين في الشركات محل الدراسة، وقد تضمنت القائمة علي العبارات ذات العلاقة بدور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات

محل الدراسة . وخلصت الدراسة إلى أن تكوين لجان المراجعة في الشركات محل الدراسة يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .

## 1- الإطار العام للدراسة

### 1-1 مقدمة

هناك اهتمام متزايد في الدول المتقدمة بتشكيل لجان المراجعة في الشركات، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى سن القوانين الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة، بينما جعلته بعض الدول الأخرى اختيارياً، كما أوصت العديد من المنظمات المهنية مثل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومجمع المراجعين الداخليين والمجمع الكندي للمحاسبين القانونيين بضرورة تشكيل هذه اللجان في الشركات، وذلك نظراً للمنافع التي ستتحقق من تشكيلها لكل من الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية .

لجنة المراجعة هي إحدى لجان مجلس الإدارة، وتتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجالات المحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال والتمويل، وتهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته خاصة في زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وزيادة الثقة و الموضوعية في القوائم والتقارير المالية، وكذلك دعم عمل واستقلال المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

ونظراً لأهمية لجان المراجعة ودورها في دعم كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية فقد

اهتم بها مجمع المراجعين الداخليين ( I.I.A) The Institute Of Internal Auditors

إحيث أصدرت لجنة القضايا المهنية التابعة له The professional Issues committee of

IIA في عام 1985 نشرة بشأن تحديد موقفه من لجان المراجعة . وقد تضمنت هذه النشرة

مسألة تشكيل لجان المراجعة ومسؤولياتها الأساسية وعلاقتها بقسم المراجعة الداخلية، حيث نصت علي أن المسؤولية الأساسية للجنة المراجعة هو مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياتهم ذات العلاقة بالسياسات المحاسبية للشركة والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية . كما أكدت النشرة علي ضرورة أن تضع وتحافظ لجنة المراجعة على خطوط اتصال كافية بين مجلس الإدارة وكل من المراجعين الداخليين والخارجيين والإدارة المالية بالشركة.(1)

وقد أكدت النشرة أيضا على إمكانية اعتماد لجنة المراجعة الداخلية في فحص وتقييم مدي كفاية Adequacy وفعالية Effectiveness نظام الرقابة الداخلية للشركة وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة للعاملين بها . كما إن المراجعة الداخلية يمكن أن تستخدم كمصدر للمعلومات بالنسبة للجنة المراجعة فيما يتعلق بالأخطاء والمخالفات والتجاوزات الهامة وكذلك مدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح الموضوعة .(2)

وبصفة عامة ينبغي على لجنة المراجعة التأكد من توافر الاستقلال اللازم لقسم المراجعة الداخلية عند مختلف مراحل عملية المراجعة (التخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقرير، والمتابعة) بما يضمن عدم تدخل الإدارة في ذلك والتحقق من عدم وجود أية ضغوط علي المراجعين الداخليين من طرف الإدارة .

إن تبعية قسم المراجعة الداخلية للجنة المراجعة يدعم ويعزز من استقلاليته ومن استقلالية المراجعين الداخليين وما يتبع ذلك من زيادة كفاءة وفعالية أعمال المراجعة الداخلية حيث إن ذلك يوفر للمراجع الداخلي مكانة مناسبة ولاتقة في الشركة تضمن له التحرر من التأثيرات أو الضغوط التي قد يتعرض لها من أي مسؤول بها .

## 1-2 مشكلة الدراسة :

لقد تم إنشاء العديد من الشركات الصناعية في ليبيا، وكان لزاما على هذه الشركات إيجاد نظم رقابة داخلية قوية، تحقق لها الرقابة الذاتية على جميع أنشطتها وعملياتها . بما يضمن لها تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. كما كان ينبغي عليها إنشاء أجهزة مراجعة داخلية قوية تعمل على فحص وتقييم هذه النظم بهدف تحديد كفايتها وفعاليتها في انجاز الأهداف الموضوعه لها .

ولقد أدركت الشركات الصناعية الليبية التابعة للقطاع العام مدى أهمية وظيفة المراجعة الداخلية كأداة من أدوات الرقابة الداخلية، فاتجهت إلى إنشاء مكاتب للمراجعة الداخلية بها . ومع ذلك فان الوضع الحالي لوظيفة المراجعة الداخلية بهذه الشركات ليس مرضيا بصورة عامة وفقا للتقارير السنوية الصادرة من ديوان المحاسبة عن أداء هذه الشركات، حيث دائما ما تشير هذه التقارير إلى<sup>(3)</sup>:

- ضعف مكاتب المراجعة الداخلية وعدم كفاءتها .
- عجز مكاتب المراجعة الداخلية عن أداء دورها في الرقابة علي الأموال وأوجه الأنشطة.
- مازال مجال عمل المراجعة الداخلية حبيس المراجعة الحسابية البسيطة للمستندات بعد الصرف (مراجعة لاحقة) بهدف اكتشاف الأخطاء والمخالفات في الدفاتر والسجلات.
- قصور مكاتب المراجعة الداخلية، وافتقارها للمقومات الأساسية التي تجعل منها أداة فعالة للرقابة .
- عدم قيام مكاتب المراجعة الداخلية بوضع خطط وبرامج للمراجعة، وإعداد تقارير دورية بنتائج أعمالها .

- عدم توافر الاستقلال الوظيفي اللازم لمكاتب المراجعة الداخلية لمباشرة أنشطتها.
- وبناء على ما سبق يتضح إن وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية تعاني من مشاكل وصعاب عدة، مما يؤثر سلباً على كفاءتها وفعاليتها ويعوقها على تحقيق الأهداف الموضوعية لها.
- ووفقاً لما تقدم فإنه يمكن صياغة المشكلة التي تحاول هذه الدراسة دراستها وتحليلها وإيجاد حلول لها في صورة تساؤل رئيس يحتاج إلى إجابة وتدور حوله مشكلة الدراسة وهو:
- ما مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعاليتها ووظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية؟

### 3-1 أهمية الدراسة

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات يمكن إجمالها في النواحي التالية :
- أ- إن تركيز هذه الدراسة على الشركات الصناعية الليبية يعطي لها أهمية خاصة نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي .
- ب-تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعاليتها ووظيفة المراجعة الداخلية و التي تؤدي إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من كافة المستفيدين منها .

### 4-1 أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلي مايلي :
- أ- دراسة وتحليل لجان المراجعة من حيث مفهومها وأهدافها وطريقة تشكيلها وأنشطتها .

ب- استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تتعلق بدور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .

ت- دراسة وتحليل دور لجان المراجعة بالشركات الصناعية الليبية في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، عن طريق إجراء دراسة ميدانية على هذه الشركات .

### 1-5 فرض الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها ، فقد تم صياغة فرض الدراسة على النحو التالي :

تكوين لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة

المراجعة الداخلية.

### 1-6 منهجية الدراسة

يعتمد منهج هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في تجميع وتحليل وتفسير واستقراء ما ورد في الأدب المحاسبي من نقاش وجدل حول الموضوع محل الدراسة، أما في الدراسة الميدانية تم استقصاء آراء المشاركين في الدراسة حول دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، ثم تجميع وتحليل واستقراء البيانات واستنباط وتفسير واستخلاص النتائج التي انتهت إليها الدراسة .

### 2- الإطار النظري للدراسة :

#### 2-1 مفهوم لجان المراجعة وأهدافها

يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة، تتكون أساساً من أعضاء مجلس الإدارة من غير العاملين بها ومن ذوي الخبرة والكفاءة، وتكون مهمتها الأساسية مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته من خلال تأكيد وضمان جودة التقارير والقوائم المالية، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، ودعم عمل واستقلال المراجعين الداخليين والخارجيين والتنسيق بينهما .

بناء على التعريف السابق يمكن تحديد أهداف لجنة المراجعة في الآتي :

- 1- مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته بكفاءة وفعالية أكبر .
- 2- تأكيد وضمان جودة التقارير والقوائم المالية .
- 3- زيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية .
- 4- دعم استقلال المراجع الخارجي وزيادة فعالية عملية المراجعة للقوائم المالية .
- 5- دعم استقلال المراجعين الداخليين والتأكد من جودة عمل إدارة المراجعة الداخلية .

## 2-2 تشكيل لجنة المراجعة

### 1-2-2 عضوية لجنة المراجعة

- لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة والتي تنشأ لمساعدته في تنفيذ واجباته الأساسية . ولضمان استقلالية لجنة المراجعة وفعالية أنشطتها يلزم أن تتوفر عدة صفات أو شروط في أعضائها يمكن تحديدها في الأتي (4):
- أ- توافر الاستقلال الحقيقي والظاهري لأعضاء لجنة المراجعة .
  - ب- توافر الخبرات والمهارات والكفاءات في التخصصات التي تحتاجها اللجنة كالمحاسبة والمراجعة والتمويل والاقتصاد والإدارة .
  - ت- إن يكون لديهم المقدرة العقلية والذهنية التي تمكنهم من تقييم وتحليل أي جزء من العمل المنوط بهم .
  - ث- المعرفة بالسياسات والمبادئ المحاسبية وطرق إعداد القوائم المالية .

### 2-2-2 حجم لجنة المراجعة ومدتها .

يعتمد عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى حد كبير علي حجم الشركة ومجلس الإدارة والمسؤوليات الملقاة علي عاتقها، وعادة ما تتكون هذه اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أو سبعة أعضاء، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا (5)، ويجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء حتى لا تقتصر اللجنة إلى الخبرات والكفاءات في

أعضائها، ويجب ألا يزيد العدد عن سبعة أعضاء حتى لا يكون هناك تباين في الآراء ومن ثم صعوبة الوصول إلى القرارات، وان يكون عدد الأعضاء فرديا حتى يمكن اتخاذ القرارات بالتصويت . وفيما يتعلق بمدة عضوية لجنة المراجعة فانه في معظم الحالات تكون لمدة ثلاث سنوات، وقد تصل إلى أكثر من سبع سنوات في بعض الحالات، ثم يتم تغيير أعضائها بالتناوب لضمان استمرار استقلاليتهم عن إدارة الشركة وللحصول على خبرات وأفكار جديدة.

### 2-2-3 اجتماعات لجنة المراجعة

إن عدد اجتماعات لجنة المراجعة تختلف من شركة إلى أخرى تبعا لظروفها، ولكن كلما ازداد عدد اجتماعات اللجنة كان دليلا أو مؤشرا على مدى فعالية دورها الرقابي في الشركة، وعموما ينبغي أن تكون اجتماعات لجنة المراجعة في حدود أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، على أن تخصص هذه الاجتماعات لدراسة المواضيع التالية (6):

أ- اجتماع يخص لتخطيط أعمال اللجنة، ودراسة خطة المراجعة الداخلية وخطة المراجعة السنوية، ويكون بعد الانعقاد السنوي للجمعية العمومية للمساهمين.

ب- اجتماع يخص لمناقشة نتائج أعمال المراجع الخارجي والقوائم المالية السنوية ويكون قبل انعقاد مجلس الإدارة المخصص للموافقة على التقرير السنوي.

ت- اجتماع خلال السنة أو في نهاية السنة لفحص مشاكل التقرير المالي، ومتابعة تنفيذ ملاحظات المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

ث - اجتماع يخص للإعداد للاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين.

### 2-3 الأنشطة الرئيسية للجنة المراجعة

تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين في علم المحاسبة والتوصيات الصادرة من المنظمات المهنية والهيئات المتخصصة بتنظيم أسواق المال فيما يتعلق بالأنشطة والمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق لجان المراجعة، غير أنه لا توجد تعليمات أو نشرات تلزم لجان المراجعة



بمهام محددة، وإنما تمارس كل لجنة أنشطتها وفقا للظروف المحيطة بها، ويمكن تحديد الأنشطة

الرئيسية للجنة المراجعة في الآتي (7) :

أ- التوصية باختيار المراجع الخارجي وعزله وتحديد أتعابه، وتذليل الصعاب التي تعيق أدائه لعمله .

ب- التوصية بتعيين وتغيير مدير إدارة المراجعة الداخلية، وتذليل المشاكل والصعاب التي تواجه عمل المراجعين الداخليين خاصة مع إدارة الشركة، والتأكد من عدم وجود أي قيود أو ضغوط عليهم.

ج- تنسيق الاتصال بين مجلس الإدارة وكل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وتحقيق التكامل بين عملية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

د- دراسة ملاحظات وتوصيات المراجعين الداخليين والخارجيين بخصوص مواطن الضعف في نظم الرقابة الداخلية .

هـ- فحص خطة المراجعة الداخلية، والتأكد من جودة عمل المراجعين الداخليين .

و- دراسة القوائم والتقارير المالية بصفة دورية وفحص وتقييم النظام المحاسبي والسياسات والممارسات المحاسبية المتبعة .

ز- دراسة سياسات الشركة ومدى التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لنشاطها .

ح- إعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة عن أوضاع الشركة المالية، والمشاكل والصعاب التي تواجه الشركة، والاقتراحات التي تؤدي إلى علاجها .

ط- دراسة نتائج عملية المراجعة ومناقشة المراجع الخارجي في الملاحظات والتوصيات التي وردت بتقرير المراجعة.

ى- تقديم تقرير سنوي للمساهمين بمسؤوليات وأنشطة لجنة المراجعة خلال السنة مرفقا بالتقارير والقوائم المالية السنوية .

### 3- الدراسات السابقة

في ما يلي عرض ملخص لبعض الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية:

#### دراسة Birket<sup>(8)</sup> :

تم إجراء هذه الدراسة بهدف التعرف على تأثير وجود لجان مراجعة في الشركات على استقلالية المراجعين. وتوصلت إلى أن الضغوط المتزايدة والمتوقعة لإدارة الشركة على المراجعين عند إعدادهم التقارير، قد يؤدي إلى تدهور استقلالية المراجعين نتيجة لانحيازهم في بعض الأحيان إلى إدارة الشركة. وبناء على ذلك فإن لجان المراجعة تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق والحفاظ على استقلاليتهم وإيجاد علاقة طيبة بينهم وبين الإدارة .

#### دراسة KaLbers<sup>(9)</sup> :

تم إجراء هذه الدراسة بهدف معرفة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعين الداخليين وتوصلت إلى نتيجة فحواها إن المشاركة الايجابية للجنة المراجعة في وضع موازنات المراجعة الداخلية وتحديد مكافآت المراجع الداخلي الرئيس، وأيضا مساعدة لجنة المراجعة في رفع مكافآت المراجعين الداخليين إلى ما يوازي سعر السوق يدعم من استقلال المراجعة الداخلية ويقلل من معدل دوران المراجعين ويضمن وجود أفراد أكفاء .

#### دراسة Collier<sup>(10)</sup> :

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على العلاقة بين المراجعين الداخليين ولجان المراجعة.ولقد حددت هذه الدراسة مهام لجان المراجعة المرتبطة بالمراجع الداخلي والمراجعة الداخلية في الآتي :

- أ- دراسة مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية .
- ب- فحص أهداف وخطط إدارة المراجعة الداخلية .
- ج- مناقشة المراجعين الداخليين في الأخطاء التي تم اكتشافها أثناء عملية المراجعة.
- د- التحقق من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تنفيذ توصيات المراجعين الداخليين .
- هـ- تقييم مدى كفاية الموارد التي تم تخصيصها لإدارة المراجعة الداخلية.
- و- فحص تنظيم إدارة المراجعة الداخلية ومستويات السلطة والمسؤولية بها ومدى استقلال وظيفة المراجعة الداخلية

#### دراسة Raghunandan and McHugh (11):

تم إجراء هذه الدراسة بهدف معرفة التفاعل بين استقلالية المراجعين الداخليين ولجان المراجعة، وخلصت إلى أن إعطاء سلطة قوية للجان المراجعة من شأنها زيادة وتدعيم استقلالية المراجعين الداخليين وتحسين إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة بشأن نتائج المراجعة.

دراسة الفيومي (12) :

تناولت هذه الدراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، وقد توصلت إلى أن الهدف النهائي من لجنة المراجعة هو دعم القوائم المالية وجعلها أكثر موضوعية واتفقا مع حقيقة أوضاع الشركة، وذلك عن طريق تدعيم استقلال المراجع الخارجي والإشراف على كافة جوانب المراجعة الداخلية بالشركة. ويمكن للجنة المراجعة الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية من النواحي التالية :

- أ- دراسة نطاق ومجال عمل المراجعة الداخلية .
- ب- مناقشة الاقتراحات المقدمة من المراجعة الداخلية إلى الإدارة وذلك في مواضيع مثل تغيير بعض الأساليب أو الطرق المحاسبية.
- ث- فحص نواحي عدم اتفاق المراجعة الداخلية مع إدارة الشركة لحل المشاكل المثارة بينهما

- ج- فحص الأداء المهني وكفاية المراجعين الداخليين، ومتابعة تدريبهم.
- ح- فحص الهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية للتأكد من كفايته للوفاء بالأهداف المخططة للمراجعة الداخلية .
- خ- فحص تقييم المراجعة الداخلية لأداء الأقسام والأنشطة .
- دراسة الواابل(13)

استهدفت هذه الدراسة استطلاع واقع التطبيق العملي للجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية حول فعالية لجان المراجعة والعوامل المحددة لها. وقد أسفرت هذه الدراسة بخصوص مهام لجان المراجعة المرتبطة بالمراجع الداخلي والمراجعة الداخلية إلي المهام التالية:

- أ- دعم استقلالية المراجعين الداخليين .
- ب- فحص نتائج المراجعات الداخلية ومتابعة التوصيات .
- ج- التأكد من وجود التنسيق الملائم بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين .
- د- تقييم أداء المراجعين الداخليين.
- دراسة غالي(14):

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية، وقد خلصت الدراسة فيما يتعلق بعمل المراجعين الداخليين والمراجعة الداخلية إلي أن لجان المراجعة يمكن أن تقوم بالاتي:

- أ- فحص لائحة المراجعة الداخلية والموافقة عليها، والتي تتعلق بأهداف وسلطات ومسؤوليات المراجعة الداخلية .

ب- فحص خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها، والتأكد ما إذا كانت متوافقة مع لائحة المراجعة الداخلية وأهداف الشركة.

ت- التأكد من إجراء التنسيق الملائم بين عمل كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

ث- دعم استقلال المراجعين الداخليين عن طريق الأتي :

- المشاركة في اختيار وتغيير مدير إدارة المراجعة الداخلية .
- فحص خطط التعيينات وموازنة إدارة المراجعة الداخلية .
- إتاحة حرية الاتصال المباشر وغير المقيد لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة لمناقشة الصعوبات والمشاكل التي تواجهها إدارة المراجعة الداخلية.
- التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذهم لمسئولياتهم، والتي قد تؤدي إلي عدم تحقيق أهداف المراجعة الداخلية. وقد تتعلق تلك القيود بما يلي :
- نطاق الفحص المحدد .

• تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية .

• موازنة إدارة المراجعة الداخلية .

• فحص نتائج المراجعة الداخلية .

هـ التأكد من جودة عمل المراجعين الداخليين وإنها تتم وفقا لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، والتأكد من مدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم .

دراسة المعتار (15):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى فعالية لجان المراجعة في المملكة العربية

السعودية، وتتلخص نتائج الدراسة بشأن دور لجنة المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية أداء

المراجع الداخلي في قيامها بالمهام الآتية :

- أ- تقييم أداء المراجعين الداخليين .
- ب- تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين .
- ت- مراجعة وتحليل كل من تقارير ونتائج المراجعة الداخلية .
- ث- مراجعة وتحليل نطاق ومدى نشاطات المراجعة الداخلية .
- ج- متابعة عملية تعيين وعزل رئيس قسم المراجعة الداخلية .
- بناء على الدراسات السابقة يمكن للجنة المراجعة أن تساهم في دعم كفاءة وفعالية:**
- وظيفة المراجعة الداخلية من خلال القيام بالاتي:**
- أ- قيام لجنة المراجعة بدعم استقلال المراجعين الداخليين عن طريق مراعاة ما يلي :
- تكوين إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، بحيث تكون تبعيتها مباشرة إلى لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي.
  - التوصية باختيار مدير إدارة المراجعة الداخلية أو عزله وتحديد مكافآته.
  - فحص خطط التوظيف والاهتمام باختيار المراجعين للعمل في إدارة المراجعة الداخلية، والتأكد من امتلاكهم للمؤهلات والمهارات والخبرات والتخصصات المطلوبة وكذلك فحص موازنة إدارة المراجعة الداخلية .
  - إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة .
  - التأكد من عدم وجود أي قيود أو ضغوط تمارس على المراجعين الداخليين .
  - التأكد من موضوعية المراجعين الداخليين .
- ب- قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، وذلك عن طريق :
- فحص خطة المراجعة الداخلية، والتأكد من أنها موافقة للائحة المراجعة الداخلية وأهداف وسياسات الشركة .

- الإشراف والمتابعة لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية .
- إحالة تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلي لجنة المراجعة بصفة دورية ومنتظمة .
- الاهتمام بمتابعة ما ورد في تقارير المراجعة الداخلية من نتائج وتوصيات مع الإدارات المعنية، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، والتأكد من أن هذه الإجراءات حققت النتائج الموجودة منها .

ح- قيام لجنة المراجعة بإجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي بإجراء هذا التقييم، على إن يتضمن التوصيات والاقتراحات اللازمة لتحسين أداء وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك باستخدام مؤشرات خاصة بكل شركة، على أن يتم ذلك وفقاً لمدى التزام المراجعين الداخليين بلائحة وخطط المراجعة الداخلية واللوائح والنظم المتبعة في هذه الشركة، مع الاسترشاد بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية كلما أمكن ذلك .

#### 4- الإطار العام لمنهجية الدراسة الميدانية.

#### 4-1 تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات الصناعية الليبية العاملة خلال فترة الدراسة والتي لا يقل رأس مالها عن ستة ملايين دينار ليبي، ونظراً لأنه غالباً ما يتم تشكيل لجان المراجعة في الشركات الكبرى لارتفاع تكاليف تشكيلها، فقد اقتصرَت الدراسة على تلك الشركات، ومن وجهة نظر الباحثين فإن رأس مال الشركة عندما يزيد عن ستة ملايين دينار يكون كافياً لتشكيل لجنة مراجعة، كما أنه لو تم تحديد مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية الليبية التي لا يقل رأس مالها عن عشرة ملايين دينار لأصبح عدد الشركات قليلاً جداً لا يكفي لإجراء هذه الدراسة، ولو تم تحديد مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية الليبية التي لا يقل رأس مالها عن مليوني دينار لأصبح عدد الشركات كبيراً جداً، ومن ثم فإن تحديد مجتمع

الدراسة في الشركات الصناعية الليبية التي لا يقل رأس مالها عن ستة ملايين دينار يعتبر وسطاً وكافياً لإجراء هذه الدراسة .

وحرص الباحثان على أن تكون شركات مجتمع الدراسة هي تلك الشركات التي تزاول نشاطاً صناعياً فعلياً، وتم اختيار الشركات التابعة لقطاع الصناعة دون غيره من قطاعات الاقتصاد الليبي وذلك للأسباب الآتية :

1.تضم الشركات الصناعية أغلب الأنشطة من (مالية، فنية، مشتريات ، مبيعات ، إنتاج، رقابة ، جودة، ... الخ )، ومن ثم يمكن استطلاع الأنشطة والوظائف التي يمكن أن تؤديها لجان المراجعة في هذه الشركات .

2.كُبر حجم الشركات الصناعية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالقطاع الخدمي والتجاري، وبالتالي فهي تمثل مجالاً خصباً لتطبيق فكرة لجان المراجعة بها .

3.وبعد إجراء مسح شامل لجميع الشركات الصناعية الليبية والتي لا يقل رأس مالها عن ستة ملايين دينار ليبي، تبين أن عددها في حدود 26 شركة، موزعة على مناطق مختلفة من البيضاء شرقاً إلى أبي كماش غرباً، ونظراً لصغر حجم مفردات مجتمع الدراسة، فإنه تم استخدام أسلوب المسح الشامل لآراء الفئتين التي ستوجه لهما قائمة الاستقصاء وهما :

أ) **أعضاء الإدارة العليا:** وتشمل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء العامون بالشركة.  
ب) **المراجعون الداخليون :** وتتمثل في مدير إدارة أو رئيس قسم المراجعة الداخلية وكذلك المراجعين الداخليين العاملين بالشركة .

4-2 نوعية البيانات اللازمة للدراسة الميدانية ووسائل الحصول عليها.

يستلزم اختبار فروض الدراسة توفر مجموعة من البيانات الأولية، وتتمثل في آراء مفردات الدراسة حول مدى الحاجة إلى تطبيق فكرة لجان المراجعة في الشركات الصناعية



الليبية وكيفية تشكيل هذه اللجان، ودراسة دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .

وقد استخدم الباحثان قائمة الاستقصاء كوسيلة للحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية، حيث احتوت على أحد عشر سؤالاً تتعلق بدور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .

#### 3-4 تنفيذ الدراسة الميدانية .

تم توزيع قائمة الاستقصاء عن طريق الاتصال الشخصي بالمشاركين في الدراسة من أعضاء الإدارة العليا والمراجعين الداخليين وذلك في عدد 26 شركة صناعية موزعة على كل من البيضاء وبنغازي ومصراتة والخمس وتاجوراء وطرابلس وأبي كماش، وهي الشركات التي يتكون منها مجتمع الدراسة .

ومن خلال الجدول رقم ( 1 ) يتبين أن عدد قوائم الاستقصاء الموزعة على المشاركين في الدراسة بلغت 203 قائمة استقصاء، منها عدد 118 قائمة وزعت على الإدارة العليا أمكن الحصول منها على 86 قائمة، تم استبعاد قائمة واحدة منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وعدد آخر بلغ 85 قائمة تم توزيعها على المراجعين الداخليين، أمكن الحصول منها على 76 قائمة، تم استبعاد عدد 3 قوائم منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك تكون نسبة إجمالي القوائم المستلمة القابلة للتحليل **77.83%** من إجمالي القوائم الموزعة على المشاركين في الدراسة، وتعد هذه النسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة، ومن ثم تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع محل الدراسة باطمئنان .

جدول رقم ( 1 )

عدد القوائم الموزعة على الفئات المشاركة في الدراسة والقوائم المرفوضة

والمقبولة للتحليل الإحصائي

الفئات المشاركة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم غير الصالحة للتحليل	عدد القوائم الصالحة للتحليل	نسبة الردود إلى القوائم الموزعة
أعضاء الإدارة العليا	118	86	1	85	72.03%
المراجعون الداخليون	85	76	3	73	85.88%
الإجمالي	203	162	4	158	77.83%

4-4 بعض خصائص المشاركين في الدراسة

تم تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بخصائص المشاركين في الدراسة الميدانية، وذلك فيما يتعلق بالمركز الوظيفي، والمؤهل العلمي، ونوع هذا المؤهل، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل، وذلك وفق الآتي :

4-4-1 المركز الوظيفي

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم ( 2 ) نجد أن 8.23% من مجموع المشاركين في الدراسة يشغلون منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة بالشركات الصناعية، وأن 13.29% يشغلون منصب مدير إدارة مالية، وأن 32.28% يشغلون وظائف مدراء إدارات أخرى، وبالتالي يشكل أعضاء الإدارة العليا نسبة 53.80% من مجموع المشاركين في الدراسة. بينما نسبة 13.29% من مجموع المشاركين في الدراسة يشغلون منصب مدير إدارة أو رئيس قسم المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية، وأن نسبة 32.91% منهم يشغلون وظيفة مراجع داخلي، وبالتالي يشكل المراجعون الداخليون نسبة 46.20% من مجموع المشاركين في الدراسة .

جدول رقم ( 2 )

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة	العدد	المركز الوظيفي
8.23%	13	رئيس أو عضو مجلس الإدارة
13.29%	21	مدير إدارة مالية
32.28%	51	مدراء الإدارات الأخرى
13.29%	21	مدير إدارة (رئيس قسم ) المراجعة الداخلية
32.91%	52	مراجع داخلي
100%	158	الإجمالي

2-4-4 المؤهل العلمي

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم ( 3 ) أن 0.63% من مجموع المشاركين في الدراسة يحملون شهادات دكتوراه، وأن 2.53% يحملون شهادة ماجستير، وأن 7.59% لديهم دبلوم دراسات عليا، وأن 57.60% يحملون شهادة البكالوريوس، وأن 5.70% يحملون شهادة ليسانس، ومن خلال هذا الجدول يتضح لدينا أن 74.05% من مجموع المشاركين في الدراسة هم من ذوي المؤهلات الجامعية، الأمر الذي تزداد معه الثقة في النتائج التي سوف يتم التوصل إليها فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة .

### جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
% 0.63	1	دكتوراه
% 2.53	4	ماجستير
% 7.59	12	دبلوم دراسات عليا
%57.60	91	بكالوريوس
% 5.70	9	ليسانس
%18.99	30	دبلوم تجاري متوسط
% 4.43	7	دبلوم عالي
% 2.53	4	شهادة ثانوية عامة
% 100	158	المجموع

#### 3-4-4 التخصص العلمي .

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4) يتبين أن 61.39% من مجموع المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات محاسبية، وأن 38.61% يحملون مؤهلات غير محاسبية، وهي نسبة معقولة لتفهم طبيعة الموضوع محل الدراسة، ويرجع ارتفاع النسبة الأخيرة إلى أن أغلب المشاركين في الدراسة هم من أعضاء الإدارة العليا في الشركات الصناعية والذين يحملون مؤهلات هندسية .

#### جدول رقم (4)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب نوع تخصصاتهم العلمية

النسبة	العدد	التخصص العلمي
61.39 %	97	محاسبي
38.61 %	61	غير محاسبي
100 %	158	المجموع

4-4-4 عدد سنوات الخبرة في مجال العمل .

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم ( 5 ) يتضح أن 51.27% من مجموع المشاركين في الدراسة تزيد مدة خبرتهم في مجال العمل عن 15 سنة، وأن 20.25% منهم تتراوح سنوات الخبرة لديهم بين 10 إلى أقل من 15 سنة، وأن 16.45% منهم تتراوح سنوات الخبرة لديهم بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، وأما الباقي فخبرتهم في مجال العمل لا تزيد عن 5 سنوات .

#### جدول رقم ( 5 )

توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة في مجال العمل

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
12.03 %	19	أقل من 5 سنوات
16.45 %	26	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
20.25 %	32	من 10 إلى أقل من 15 سنة
51.27 %	81	15 سنة فأكثر
100 %	158	المجموع

#### 5- تحليل البيانات واختبار فرض الدراسة .

تم تحليل ومعالجة البيانات التي تم تجميعها من قوائم الاستقصاء حول دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، ومن ثم اختبار فرض الدراسة .

#### 5-1 تحليل البيانات المتعلقة باختبار الفرض الثاني للدراسة .

لاختبار مدى موافقة المشاركين في الدراسة حول دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، فقد تم تحليل إجاباتهم عن الأسئلة المتعلقة بذلك، وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

#### 5-1-1 التوزيع التكراري والمتوسط المرجح .

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط المرجح لآراء المشاركين في الدراسة حول دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، حيث تم استخدام المتوسط المرجح حتى يتم ترتيب العبارات وفقاً لأولويات المشاركين في الدراسة، وقد قام الباحثان بتقسيم العبارات على الأجزاء التالية :

#### أ) الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية :

جاءت العبارات رقم (1)، (2)، (3)، (4) في الترتيب الخامس والثاني والرابع والأول على التوالي، ويعتبر هذا مؤشراً جيداً على دور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال الإشراف على عملية التخطيط للمراجعة، ومتابعة هذه اللجنة لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية، وإحالة تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، وكذلك متابعتها لنتائج وتوصيات أعمال المراجعة الداخلية .

**(ب) تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية :**

جاءت العبارة رقم (5) والخاصة بتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في الترتيب السابع، وهذا يدل على موافقة المشاركين في الدراسة على قيام لجنة المراجعة بإجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي بذلك .

**(ج) دعم استقلال المراجعين الداخليين :**

جاءت العبارات رقم (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، (11) والخاصة بدعم استقلال المراجعين الداخليين في الترتيب التاسع والثامن والحادي عشر والعاشر والسادس والثالث على التوالي، وقد حازت هذه العبارات على موافقة المشاركين في الدراسة باستثناء العبارة رقم ( 8 ) والمتعلقة بقيام لجنة المراجعة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافآته .

ومما سلف نستخلص بأن المشاركين في الدراسة يؤيدون كل عبارة من العبارات المتعلقة بقيام لجنة المراجعة بدعم كفاءة و فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية باستثناء العبارة الخاصة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة، وسيتم التأكد من ذلك باستخدام اختبار ولكوكسن .

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري لدرجة موافقة المشاركين في الدراسة حول دور لجنة المراجعة في دعم

كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية

الترتيب	المتوسط المرجح	موافق تماماً		موافق		لا يمكن إبداء الرأي		غير موافق		غير موافق تماماً		العبارات
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
5	4.16	28.5	45	59.5	94	11.4	18	0.6	1	0	0	1- إن إشراف لجنة المراجعة على عملية التخطيط للمراجعة يدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
2	4.25	36.1	57	56.3	89	4.4	7	3.2		0	0	2- إن قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية يرفع من كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
4	4.21	31.0	49	59.5	94	8.9	14	0.6	1	0	0	3- إن إحالة تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، يساعد على ترشيد أعمال المراجعين الداخليين، بما يؤدي إلى دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
1	4.26	33.5	53	60.1	95	5.1	8	1.3	2	0	0	4- إن متابعة لجنة المراجعة لنتائج وتوصيات أعمال المراجعة الداخلية، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها، يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.



الترتيب	المتوسط المرجح	موافق تماماً		موافق		لا يمكن إبداء الرأي		غير موافق		غير موافق تماماً		العبارات
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
7	4.04	27.2	43	53.8	85	15.8	25	2.5	4	0.6	1	5 - إن قيام لجنة المراجعة بإجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي بذلك، يسهم في الرفع من كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
9	3.84	32.3	51	36.1	57	17.1	27	12.0	19	2.5	4	6 - إن تكوين إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية بالشركة، بحيث تكون تبعيتها للجنة المراجعة، يسهم في دعم استقلاليتها.
8	4.02	22.8	36	57.6	91	18.4	29	1.3	2	0	0	7 - إن قيام لجنة المراجعة بالتأكد من موضوعية المراجعين الداخليين يسهم في دعم استقلاليتهم.
11	3.33	16.5	26	29.1	46	29.1	46	21.5	34	3.8	6	8 - إن قيام لجنة المراجعة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافآته يسهم في دعم استقلاله.
10	3.64	21.5	34	39.9	63	20.9	33	16.5	26	1.3	2	9 - إن قيام لجنة المراجعة باختيار كافة المراجعين الداخليين يدعم من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية.
6	4.06	27.2	43	55.7	88	13.3	21	3.8	6	0	0	10 - إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة يسهم في دعم استقلال المراجعين الداخليين.

الترتيب	المتوسط المرجح	موافق تماماً		موافق		لا يمكن إبداء الرأي		غير موافق		غير موافق تماماً		العبارات
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
		3	4.23	33.5	53	57.6	91	7.0	11	1.9	3	

### 5-1-2 اختبار ولكوكسن .

باستخدام هذا الاختبار سيتم التعرف أكثر على مدى موافقة المشاركين في الدراسة (كمجموعة واحدة) على كل عبارة من العبارات التي تتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، ويتطلب هذا الاختبار تحديد الفرض الصفري والفرض البديل .

**الفرض الصفري :** إن وسيط درجة موافقة المشاركين في الدراسة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية أكبر من أو يساوي 3.5 .

**الفرض البديل :** إن وسيط درجة موافقة المشاركين في الدراسة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية أقل من 3.5 .

وباستخدام اختبار ولكوكسن كما هو مبين بالجدول رقم ( 7 ) نلاحظ أن قيمة الاختبار المقابلة لجميع العبارات المتعلقة بدور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة

المراجعة الداخلية أكبر من قيمة ولكوكسن الجدولية وبمستوى معنوية 0.05، مما يشير إلى قبول الفرض الصفري، باستثناء وسيط درجة الموافقة المقابلة للعبارة رقم ( 8 ) المتعلقة بقيام لجنة المراجعة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافآته والتي جاءت أقل من 3.5 ( أقل من موافق )، أي رفض الفرض الصفري لهذه العبارة .

ومما تقدم يتبين لدينا موافقة المشاركين في الدراسة ( كمجموعة واحدة ) على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية باستثناء العبارة المتعلقة بقيام لجنة المراجعة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية، حيث أكد أغلب المشاركين - خاصة أعضاء الإدارة العليا - على قيام لجنة المراجعة بالتوصية فقط إلى مجلس الإدارة بعملية اختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية .

وبالتالي فإن المشاركين في الدراسة يوافقون بشكل عام على أن تكوين لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .

#### الجدول رقم (7)

نتائج اختبار ولكوكسن لدرجة موافقة المشاركين في الدراسة كمجموعة واحدة حول دور لجنة

#### المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية

إحصاءة الاختبار	الفرض البديل	الفرض الصفري	95% فترة ثقة الوسيط	وسيط الموافقة	العبارات
11408.5	∇ الوسيط < 3.5	∧ الوسيط > 3.5	4.5 - 4.0	4	1 - إن إشراف لجنة المراجعة على عملية التخطيط للمراجعة يدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.

إحصاءة الاختبار	الفرض البديل	الفرض الصفري	95% فترة ثقة الوسيط	وسيط الموافقة	العبارات
11584.0			4.5 - 4.0	4.5	2 - إن قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية يرفع من كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
11664.5			4.5 - 4.0	4.0	3 - إن إحالة تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، يساعد على ترشيد أعمال المراجعين الداخليين، بما يؤدي إلى دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
11883.0			4.5 - 4.0	4.5	4 - إن متابعة لجنة المراجعة لنتائج وتوصيات أعمال المراجعة الداخلية، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها، يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
10479.5			4.0 - 4.0	4.0	5 - إن قيام لجنة المراجعة بإجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي بذلك، يسهم في الرفع من كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.
8517.0			4.0 - 3.5	4.0	6 - إن تكوين إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية بالشركة، بحيث تكون تبعيتها للجنة المراجعة، يسهم في دعم استقلاليتها.

إحصاءة الاختبار	الفرض البديل	الفرض الصفري	95% فترة ثقة الوسيط	وسيط الموافقة	العبارات
10527.5			4.0 - 4.0	4.0	7 - إن قيام لجنة المراجعة بالتأكد من موضوعية المراجعين الداخليين يسهم في دعم استقلاليتهم.
*5324.0			3.5 - 3.0	3.5	8 - إن قيام لجنة المراجعة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافآته يسهم في دعم استقلاله.
7356.5			4.0 - 3.5	3.5	9 - إن قيام لجنة المراجعة باختيار كافة المراجعين الداخليين بدعم من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية.
10602.0	الوسيط > 3.5	الوسيط > 3.5	4.0 - 4.0	4.0	10 - إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة يسهم في دعم استقلال المراجعين الداخليين.
11603.0			4.5 - 4.0	4.0	11 - إن قيام لجنة المراجعة بالتأكد من عدم وجود أي قيود أو ضغوط على عمل المراجعين الداخليين يدعم استقلاليتهم.

### استنتاج عام بشأن قبول أو رفض فرض الدراسة :

في ختام هذا التحليل للعبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية

وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، يمكن استخلاص الآتي :

1. هناك اتفاق بين المشاركين في الدراسة على أن تشكيل لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم وكفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .
2. أجمع المشاركون في الدراسة على ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات التي تمكن لجنة المراجعة من دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تتمثل في الآتي :
  - أ ) الإشراف على تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية والتقارير عنها، ومتابعة النتائج والتوصيات التي وردت بها، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
  - ب) دعم استقلال المراجعين الداخليين من خلال التوصية بتعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية، وجعل تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، والتأكد من موضوعية المراجعين الداخليين وعدم وجود أي قيود أو ضغوط عليهم، مع إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة .
  - ج) إجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية، أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي بذلك .

وبناءً على ما سبق يتم قبول فرض الدراسة والذي ينص على الآتي :

- تكوين لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .
- 6-خاتمة الدراسة
- 6-1 نتائج الدراسة.

من خلال دراسة دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي :

1. هناك اتفاق بين المشاركين في الدراسة على أن تشكيل لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية يسهم في دعم وكفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .
2. أجمع المشاركون في الدراسة على ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات التي تمكن لجنة المراجعة من دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تتمثل في الآتي :
  - أ ) متابعة لجنة المراجعة لنتائج وتوصيات أعمال المراجعين الداخليين، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها .
  - ب) متابعة لجنة المراجعة لتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية .
  - ج) تأكد لجنة المراجعة من عدم وجود أي قيود أو ضغوط على عمل المراجعين الداخليين .
  - د ) إحالة تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة، بما يؤدي إلى المساعدة في ترشيد أعمال المراجعين الداخليين .
  - هـ) إشراف لجنة المراجعة على عملية التخطيط للمراجعة الداخلية .
  - و ) إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة .
  - ز ) قيام لجنة المراجعة بإجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي بذلك .
  - ح ) تأكد لجنة المراجعة من موضوعية المراجعين الداخليين .
  - ط ) قيام لجنة المراجعة باختيار كافة المراجعين الداخليين .
3. لم يوافق المشاركون في الدراسة على قيام لجنة المراجعة باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافآته، وإنما تقوم هذه اللجنة بالتوصية إلى مجلس الإدارة بعملية الاختيار والعزل .

## 2-6 توصيات الدراسة :

في ضوء نتائج الدراسة يوصى الباحثان بالآتي:

1. دعوة الأكاديميين والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة بالتعاون مع الهيئات المهنية والأجهزة الرقابية إلى إجراء البحوث وعقد الندوات والمؤتمرات وتشكيل اللجان التي تعمل على نشر فكرة تشكيل لجان المراجعة في الشركات الليبية، وذلك بشرح أهميتها وأهدافها والمنافع المتحققة من وراء تطبيق هذه الفكرة، ودراسة كيفية تشكيل وتطوير وتفعيل أداء لجان المراجعة على نحو يكفل الاستفادة من خدماتها، ودراسة المشاكل والصعاب التي قد تعوق تشكيلها .
2. أن يتم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء يلزم الشركات الليبية إجمالاً والصناعية خاصة بتشكيل لجان مراجعة بها، أو تعديل القانون التجاري بما يتفق مع التغييرات في البيئة الاقتصادية بتبني فكرة لجان المراجعة، على أن يتم ضمن ذلك تحديد قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة، ومدة عضويتهم، والمسئوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، كما أنه يجب إعطاء وقت كافٍ للشركات المستهدفة لتقبل الفكرة، ومن ثم تطبيقها .
3. يجب أن يتم تفويض لجنة المراجعة ببحث كافة الأمور المتعلقة بدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والتي من بينها :
  - أ- التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية .
  - ب- تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي .
  - ج- إجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية .
  - د- التأكد من موضوعية المراجعين الداخليين وعدم وجود أي قيود أو ضغوط عليهم، مع إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة .



هـ- الإشراف على تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية والتقارير عنها، ومتابعة النتائج والتوصيات التي وردت بها، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

4. إقامة دورات تدريبية للمراجعين الداخليين لتوضيح أهمية لجان المراجعة في الشركات الليبية، وكيفية الاستفادة منها في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .

#### هوامش البحث :

(1) *The Professional Issues Committee of IIA, " The IIAs Position Paper on Audit Committees", As cited by Andrew D.Chambers et al., "Internal Auditing", (Second Edition, London: Pitman Books Limited, 1987), p.359.*

(2) *Idem.*

(3) انظر في هذا الخصوص التقارير السنوية الصادرة من ديوان المحاسبة عن مراجعة حسابات الشركات العامة.

(4) يمكن الرجوع في هذا الشأن الي:

- فائزة محمود حلمي، " لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالشركات المساهمة في مصر- دراسة ميدانية استطلاعية"، (المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، المجلد العشرون، العدد الاول، 1996)، ص 273.

-محمد حسني عبدالجليل صبيحي، "استخدام لجان المراجعة بالشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية- دراسة تحليلية ميدانية"، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها-جامعة الزقازيق، العدد الاول، 1995)، ص ص118-119.

- مدحت عبدالرشيد سالم، "الغش - التحريف في القوائم المالية محل الفحص مع تشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة ومدى اعتمادها علي وجود لجان مراجعة"، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها - جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 1998)، ص 876.

(5) السيد اجمد السقا، "إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية"، (المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد الثاني، 1995)، ص 25.

(6) محمد حسني عبدالجليل صبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

(7) يمكن الرجوع في هذا الشأن الي:

- امانى محمود ابراهيم وثناء عطية فراج، "دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجعة واختصاصاتها والدوافع الاختيارية لتكوينها من قبل الشركات المساهمة- دراسة ميدانية استطلاعية في سوق الأعمال المصري"، (مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية، القاهرة، العدد الأول، يناير-مايو 1996)، ص ص 71- 76.

- عبدالله علي المنيف وعبدالرحمن ابراهيم الحميد، "مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار اعضائها- دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية"، (مجلة جامعة الملك عبدالعزيز- الاقتصاد والإدارة، المجلد الحادي عشر، 1998)، ص ص 42- 45.

- جورج دانيال غالي، "دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية"، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثالث، 1998)، ص ص 558- 565.

- اماني حسين، "لجان المراجعة في الشركات وأهميتها"، (مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين، العدد السادس، ابريل 2000)، ص ص 21- 22.
- (8) *B.S.Birkeet, "The Recent History of Corporate Audit Committees", (The Accoynting Historians Journal, 1986), pp.109- 124.*
- (9) *Lawrence P. Kalbers, "Audit Committees and Internal Auditors", (The Internal Auditor, December 1992", pp.37-44.*
- (10) *Arnold P. Collier, "Audit Committees in Major U.K Companies", (Managerial Auditing Journal, Vol.8, No.3, 1993), pp .25-30.*
- (11) *K.Raghunandan and Joseph A.McHugh , "Internal Auditors Independence and Interactions with Audit Committees: Challenges of Form and Substance", (Advances in Accounting, Vol.12, No.1, 1994), pp.313-333.*
- (12) محمد الفيومي محمد، "دراسة استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية"، (المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الاول، 1994)، ص ص 1-40.
- (13) وايل ين علي الوائل، "محددات فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية - دراسة ميدانية"، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، مارس 1996)، ص ص 41-449.
- (14) جورج دانيال غالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 555 - 605.

(15) احسان صالح المعتار، "مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية"، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول تحت عنوان "دور مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتمييزها"، اشراف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين الشرق الأوسط خلال الفترة من 7-9 أكتوبر 2002، الرياض - المملكة العربية السعودية، ص ص 1-43.